• المشاركة الانتخابية للنساء في انتخابات ١٩٩٣ – ١٩٩٧- ١٩٩٩-٢٠٠٦م

أ- المشاركة السياسية للنساء في انتخابات ١٩٩٣م :

شُكلت أول لجنة عليا للإنتخابات في الجمهورية اليمنية في تاريخ ١٩٩٢/٨/١٧م، حيث ضمت (١٧) عضواً بينهم امرأة واحدة ، ومن أبرز المهام التي نفذتها اللجنة المذكورة تقسيم الجمهورية إلى (٣٠١) دائرة إنتخابية وفقاً للمعايير الدستورية والقانونية ، وتحديد المراكز الانتخابية في إطار كل دائرة إنتخابية ، وبالتالي فقد بلغ عدد الدوائر الانتخابية في محافظات الجمهورية الـ(١٨) ،(٣٠١) دائرة نيابية ، و بلغ عدد المراكز الانتخابية فيها (٢,٠١٧) مركز انتخابي.

بعد ذلك قامت اللجنة العليا للانتخابات بتشكيل اللجان الانتخابية الاساسية لإجراء عملية القيد والتسجيل للإنتخابات النيابية ١٩٩٣م ، والتي شكلت على النحو التالي :

م	مسميات اللجان	عدد اللجان	عدد الافراد		الاجمالي	ملاحظات
			ذكور	إناث		
١.	لجان إشرافية بالمحافظات	١٨	٥٤	---	٥٤	
٢.	لجان أساسية بالدوائر الانتخابية النيابية	٣٠١	٩٠٣	---	٩٠٣	
٣.	لجان فرعية بالمراكز الانتخابية		٥,١٤٨	٦,٠٥١	١١,١٩٩	

جرت عملية القيد والتسجيل في الفترة من ١/٢١- ١٩٩٣/٢/١٩م ، تم خلالها قيد وتسجيل (٢,٦٨٨,٣٢٣) ناخب وناخبة ، حيث بلغ عدد الناخبين (٢,٢٠٩,٩٤٤) ، وبلغ عدد الناخبات (٤٧٨,٣٧٩)، أي ما يعادل (١٨%) من إجمالي المسجلين و(١٤,٩ %) من إجمالي عدد النساء في سن الانتخاب، و اعتبرت تلك النسبة_ضئيلة قياساً بالحجم الطبيعي لنسبة النساء في سن الانتخاب والتي قدرت بـ(٥١%) من إجمالي عدد السكان البالغين عمر ١٨سنة فأكثر إلى نهاية ١٩٩٢م، والذين قدروا بـ (٦,٢٨٢,٩٣٩) ذكور وإناث ، منهم (٣,٠٧٦,٠٥٦) ذكور ، (٣,٢٠٦,٨٨٣) إناث .

وخلال فترة الترشيح لعضوية مجلس النواب ، التي بدأت في ١٩٩٣/٣/٢٨م و إستمرت لمدة عشر إيام بلغ عدد المرشحين والمرشحات (٣١٨١) في عموم الدوائر الانتخابية ، بلغ عدد المرشحين الذكور (٣١٤٠) مرشحاً ، منهم (١١٩٨) مرشحين حزبين ، (١٩٤٢) مرشحين مستقلين ، و بلغ عدد النساء المرشحات (٤١) مرشحة أي بنسبة (١,٣%) من إجمالي عدد المرشحين والمرشحات ، منهن (١٧) مرشحة حزبية وبنسبة (١,٤%) من إجمالي عدد المرشحين بأسم الاحزاب والتنظيمات السياسية البالغ عددهم (١٢١٥) مرشحاً ومرشحة،(٢٤) مرشحة مستقلة وبنسبة (١,٢%) من إجمالي المرشحين المستقلين البالغ عددهم (١٩٦٦) مرشحاً ومرشحة .

فازت في الانتخابات النيابية ١٩٩٣م امرأتان فقط ، إحداهن في الدائرة (٢٤) م/ عدن و الأخرى في الدائرة (١٤٨) م/حضرموت باسم الحزب الاشتراكي ، وهي نسبة تقل عن (١%) من إجمالي عدد الدوائر النيابية الـ(٣٠١) .

وبالنسبة للجان الاقتراع للانتخابات النيابية ١٩٩٣م ، شُكلت بحسب عدد المقيدين والمقيدات في جداول الناخبين وعدد صناديق الاقتراع، حيث بلغ إجمالي عدد صناديق الاقتراع للذكور والاناث(٦٩١٧) ، وقد بلغ عدد لجان الاقتراع الذكور(٥,٣٧٦) وبلغ عدد الافراد في هذه اللجان(١٦١٢٨) ، كما بلغ عدد لجان الاقتراع الإناث (١٥٤١) وبلغ عدد النساء في هذه اللجان (٤٦٢٣) وبالتالي فأن نسبة مشاركة المرأة في لجان الاقتراع للانتخابات النيابية ١٩٩٣م (٢٩%)...

وقد انتهت مهمة اللجنة العليا للانتخابات الاولى بعد إنتهاء العملية الانتخابية الأولى لمجلس النواب.

ب-المشاركة السياسية للنساء في انتخابات ١٩٩٧م :

شُكلت اللجنة العليا للانتخابات الثانية من (٧) أعضاء ، وتم إضافة (٤) أعضاء إلى قوام اللجنة بموجب المادة (٢٠) من قانون الانتخابات رقم (٤١) وبذلك صار عدد أعضاء اللجنة العليا (١١) عضو ولم تضاف إي امرأة ، قامت هذه اللجنة بإدارة ثاني انتخابات نيابية جرت في تاريخ اليمن الموحد ، حيث اجري قيد وتسجيل في أول يوليو ١٩٩٦م ولمدة ثلاثين يوماً وذلك لقيد وتسجيل من بلغوا سن الانتخاب وأولئك الذين لم يسجلوا أسمائهم في جداول قيد الناخبين ١٩٩٣م ، وتمكين الناخبين المسجلين في جداول الناخبين من نقل مواطنهم الانتخابية إلى الدوائر التي انتقلت مواطنهم الانتخابية إليها ، وقد تم تشكيل اللجان الانتخابية لقيد وتسجيل الناخبين١٩٩٦م على النحو التالي :

م	مسميات اللجان	عدد اللجان	عدد الافراد		الاجمالي	ملاحظات
			ذكور	إناث		
٤.	لجان إشرافية بالمحافظات	١٨	٥٤	---	٥٤	
٥.	لجان أساسية بالدوائر الانتخابية النيابية	٣٠١	٩٠٣	---	٩٠٣	
٦.	لجان فرعية بالدوائر الانتخابية	٣٠١	--	كلها أناث		

بلغ عدد المسجلين في جداول الناخبين ١٩٩٦م (١,٩٤٩,٣٧٨) ناخب وناخبة ، منهم (١,١٥٤,٦٨٤) ذكور ، (٧٩٤,٦٩٤) إناث ،أي بنسبة (٤٠,٨%) من إجمالي عدد المسجلين .

وبالتالي فأن عدد المقيدات في جداول الناخبين لعامي ٩٣-١٩٩٦م (١,٢٧٣,٠٧٣) من إجمالي عدد المقيدين البالغ (٤,٦٣٧,٧٠١) وبنسبة (٢٧,٥%) ، وقد أعتبر هذا العدد تطور ملحوظ قياساً بعدد المسجلات عام ١٩٩٣م .

كما بلغ عدد المرشحين والمرشحات للإنتخابات النيابية ١٩٩٧م (٢١٢٥) مرشحا ومرشحة ، منهم (٧٣٩) مرشح ومرشحة بأسم أحزاب وتنظيمات سياسية ، بينهم(٩) مرشحات وبنسبة (١,٢%) ، (١٣٨٦) مرشح ومرشحة مستقلين بينهم (٨) مرشحات وبنسبة (٠,٦%) ، وإجمالاً فقد بلغ عدد المرشحات للانتخابات النيابية ١٩٩٧م (١٧) مرشحة وبنسبة (٠,٨ %) من إجمالي المرشحين ، فازت منهن امرأتان من حزب المؤتمر الشعبي العام في الدائرتين (٢١،٢٠) م/ عدن ، ومن الملاحظ أن عدد الفائزات لعضوية مجلس النواب ١٩٩٧م ظل كما كان عليه في ١٩٩٣م ، مع تناقص نسبة ترشيح النساء للانتخابات عما كانت عليه في انتخابات ١٩٩٣م .

وفيما يخص اللجان الانتخابية التي تم تشكيلها أثناء مرحلة الترشيح والاقتراع والفرز للانتخابات النيابية ١٩٩٧م فقد ظلت المرأة غائبة أو غُيبت تماماً في اللجان الإشرافية والاصلية وأقتصرت مشاركتها في لجان الاقتراع حيث بلغ عدد اللجان النسائية للإقتراع (٣٩٢٧) من إجمالي عدد لجان الاقتراع البالغ عدد(١٣٥١٣)

ج- المشاركة السياسية للنساء في الانتخابات الرئاسية ١٩٩٩م وانتخابات المجالس المحلية ٢٠٠١م:

في نوفمبر ١٩٩٧م شكلت اللجنة العليا للانتخابات الثالثة من(٧) أعضاء ذكور ، وأهم ما أنجزته هذه اللجنة هو الإعداد والتحضير والإشراف على أول إنتخابات رئاسية جرت في تاريخ اليمن الموحد ، حيث قامت تلك اللجنة بإجراء عملية قيد وتسجيل للناخبين ١٩٩٩م ، وقد شُكلت اللجان المكلفة بقيد وتسجيل الناخبين على النحو التالي :

م	مسميات اللجان	عدد اللجان	عدد الافراد		الاجمالي	ملاحظات
			ذكور	إناث		

٧.	لجان إشرافية بالمحافظات	٢٠	٥٩	١	٦٠	
٨.	لجان أساسية بالدوائر الانتخابية النيابية	٣٠١	٩٠٢	١	٩٠٣	
٩.	لجان فرعية بالدوائر الانتخابية	٢٠٢٥	٦٠٧٥	٦٠٧٥	١٥,١٥٠	

شاركت في هذه اللجان كافة الاحزاب والتنظيمات السياسية بما في ذلك الاحزاب التي قاطعت الانتخابات النيابية ١٩٩٧م، وخلال عملية القيد والتسجيل التي إستمرت لمدة ثلاثين يوماً (١٦/مايو – ١٥/ يونيو/١٩٩٩م) بلغ عدد المقيدين في جداول الناخبين (٩٦٢,٤١٨) ناخب وناخبة ، منهم (٥٣٢٧١٨) ذكور، (٤٢٩,٧٠٠) إناث ، اي ان نسبة المقيدات في جداول الناخبين عام ١٩٩٩م (٤٥%) ويعتبر هذا العدد في الزيادة تطور جديداً عن عامي ٩٣- ٩٧م.

وبالتالي فأن إجمالي عدد المقيدين في جداول الناخبين للاعوام ٩٣-٩٦-١٩٩٩م (٥,٦٠٠,١١٩) ناخب وناخبة منهم (٣,٨٩٧,٣٤٦) ذكور ،(١,٧٠٢,٧٧٣) اناث ، وعلى ذلك فأن نسبة المقيدات في جداول الناخبين لالإعوام ٩٣-٩٦- ١٩٩٩م (٣٠)% من اجمالي عدد المقيدين.

- الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية ١٩٩٩م :

أصدرت هيئة رئاسة مجلس النواب إعلاناً في ١٩٩٩/٧/٣م بفتح باب الترشيح حيث حددت فترة تقديم طلبات الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية من ١٩٩٩/٧/٤م وحتى نهاية الدوام الرسمي ليوم ١٩٩٩/٧/١٣م ، بلغ عدد المتقدين بطلبات الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية نحو(٣٨) شخصاً ولكن بعضهم لم يتمكن من استيفاء الوثائق اللازمة لطلب الترشيح فرفض المجلس استلام طلباتهم ، وقد تقدمت امرأة واحدة (الأخت / ثريا منقوش) بطلب ترشيح نفسها لمنصب رئيس الجمهورية إلا أن هيئة رئاسة مجلس النواب رفضت طلبها ، وعموماً بلغ عدد الذين تقدموا بطلبات الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية وأقرت هيئة مجلس النواب عرض أسمائهم للتزكية (٢٤) شخصاً وقد تحصل على التزكية المطلوبة مرشحان اثنان فقط.

في ٢٢/أغسطس ١٩٩٩م صدر قرار رئيس الجمهورية بدعوة الناخبين للإقتراع العام في الانتخابات العامة لإنتخاب رئيس الجمهورية ، وقد تزامن صدور قرار دعوة الناخبين مع خطوات تشكيل لجان إدارة الانتخابات الرئاسية ، حيث تم تشكيل اللجان على النحو التالي :

م	مسميات اللجان	عدد اللجان	عدد الافراد		الاجمالي	ملاحظات
			ذكور	إناث		
١٠.	لجان إشرافية بالمحافظات	٢٠	٦٠		٦٠	

١١.	لجان أصلية بالدوائر الانتخابية النيابية	٣٠١	٩٠٢	١	٩٠٣	تأكيد المعلومة من القطاع الفني
١٢.	لجان فرعية بالمراكز الانتخابية(لجان إقتراع)	١٤,٩٣٠	٢٨,٧١٦	١٦,٠٧٤	٤٤,٧٩٠	
١٣.	لجان اصلية بالمقرات المضافة(الدائرة الواحدة)	٥٢	١٥٦	--	١٥٦	
١٤.	لجان فرعية بالمقرات المضافة(الدائرة الواحدة)	٢٢٩١	٤٥٠٩	٢٣٦٤	٦٨٧٣	

في ٢٣/ سبتمبر ١٩٩٩م توجه الناخبين والناخبات إلى مراكز الاقتراع لإنتخاب رئيس الجمهورية وتميز يوم الاقتراع بارتفاع المشاركة من قبل الناخبين والناخبات ، فاز في الانتخابات الرئاسية الرئيس/ على عبد الله صالح ولمدة خمس سنوات تم تمديدها إلى سبع سنوات بموجب التعديلات التي جرت في ٢٠٠١م .

- الانتخابات المحلية والاستفتاء على التعديلا ت الدستورية ٢٠٠١م :

جرت الانتخابات المحلية والاستفتاء على التعديلات الدستورية ٢٠٠١م بموجب سجلات قيد الناخبين للأعوام ٩٣- ٩٦- ١٩٩٩م ،وقد شُكلت اللجان المشاركة في إدارة الانتخابات المحلية والاستفتاء على التعديلات الدستورية على النحو التالي :

م	مسميات اللجان	عدد اللجان	عدد الافراد		الاجمالي	ملاحظات
			ذكور	إناث		
١٥.	لجان إشرافية بالمحافظات	٢٠	٥٩	١	٦٠	
١٦.	لجان أصلية بالمديريات	٣٣٢	٩٩٥	١	٩٩٦	
١٧.	لجان اصلية بالمراكز الانتخابية (الدوائر المحلية)	٢٠٢٥	٦٠٧٥	--	٦٠٧٥	
١٨.	لجان فرعية بالمراكز الانتخابية(لجان إقتراع)	١٨٧٩٢	٣٤٦٥٩	٢١٧١٧	٥٦٣٧٦	

- المشاركة السياسية للنساء في الترشيح لعضوية المجالس المحلية ٢٠٠١م :

بلغ عدد المرشحات لانتخابات المجلس المحلي للمحافظات (١٢) مرشحة ، فزن (٣) مرشحات فقط إثنتان منهن منتميات للمؤتمر الشعبي العام ، وواحدة للحزب الاشتراكي ، وبلغ عدد المرشحات لعضوية المجلس المحلي للمديرية (١٠٨) ، فزن (٣٥) مرشحة ، (٢٧) منهن منتميات للمؤتمر الشعبي العام ، (٥) للحزب الاشتراكي ، (٣) مستقلات .

وإجمالاً بلغ نسبة المرشحات (٠,٦%) من إجمالي المرشحين وأما نسبة من فزن في تلك الانتخابات (٠,٤%) فقط .

- **المشاركة السياسية للنساء في الانتخابات النيابية (٢٠٠٣) والانتخابات الرئاسية وانتخابات المجالس المحلية (٢٠٠٦) :-**

أعقب الاستفتاء على التعديلات الدستورية التي جرت بالتزمن مع الانتخابات المحلية في فبراير ٢٠٠١م سلسة من الحوارات فيما بين الحكومة والاحزاب والتنظيمات الساسية حول التعديلات القانونية لقانون الانتخابات العامة ، استمرت لفترة تتجاوز الأشهر الخمسة تم بعدها الوصول إلى صيغة توفيقة حول تعديل قانون الانتخابات العامة، بعد ذلك تقدمت الحكومة بمشروع التعديل على مجلس النواب ووافق عليها في نوفمبر ٢٠٠١م ، وعلى ذلك صدر قانون الانتخابات العامة والاستفتاء رقم(١٣) لسنة ٢٠٠١م والذي أحتوى على تعديلات كبيرة وهامة منها مايلي :-

- إنشاء منصب الأمين العام للجنة العليا ويكون مسولاً عن الأمور الإدارية والمالية ، ويتم تعيينه بقرار من رئيس الجمهورية من بين ثلاثة أشخاص ترشحهم اللجنة العليا.
- إنشاء فروع دائمة للامانة للجنة العليا في أمانة العاصمة وعموم محافظات الجمهورية .
- وجوب فرز صناديق الاقتراع في مقر اللجان الفرعية بإعتبارها لجان فرز خلافاً لما كانت تقضي به القوانين الانتخابية السابقة من وجوب فرز صناديق الاقتراع في مقر اللجان الاصلية
- زيادة عدد قاعات الاقتراع .

وغير ذلك من التعديلات التي تضمنها القانون رقم(١٣) لسنة ٢٠٠١م بشأن الانتخابات العامة والاستفتاء .

وفقاً لقانون الانتخابات العامة والاستفتاء رقم (١٣) لسنة ٢٠٠١م صدر قرار رئيس الجمهورية رقم (٥٢) لسنة٢٠٠١م بتشكيل اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء الرابعة من (٧) أعضاء ليس بينهم امرأة ، تم تعينهم من بين قائمة تحتوي على (١٥) أسماً يرشحهم مجلس النواب بأغلبية ثلثي أعضائه ممن تتوافر فيهم الشروط القانونية، وكانت عمليتي التقسيم الانتخابي وإجراء قيد وتسجيل جديد للناخبين من أكثر العمليات التي

صادفت اللجنة العليا تعقيداً بعد إعادة تشكيلها ولكنها أكبر المهام التي انيطت مرة واحدة على لجنة إدارة الانتخابات منذ ١٩٩٣م ، حيث قامت بإعادة التقسيم على مستوى البلاد وليس على مستوى المراكز .

عموماً وعلى الرغم من بعض الأخطاء أو القصور التي رافقت عملية التقسيم الانتخابي إلا أن الإنصاف يقتضي القول أن عملية التقسيم وماترتب عليها من زيادة لعدد المراكز الانتخابية بحيث أصبحت (٥٦٢٠) مركزإنتخابي (دائرة محلية) بدلاً عن (٢٠٢٥) مركزاً انتخابي كانت ناجحة حيث سهلت وصول الناخبين والناخبات إلى مراكز الانتخاب .

- مشاركة النساء في عملية القيد والتسجيل (٢٠٠٢م):

كان من ضمن التعديلات التي إشتمل عليها قانون الانتخابات العامة والاستفتاء رقم(١٣) لسنة٢٠٠١م ماجاء بالمادة(١٤٤) منه التي نصت على الاتي:

" تباشر اللجنة العليا بعد صدور هذا القانون إجراء القيد والتسجيل على مستوى كل دائرة محلية وإعداد جداول الناخبين فيها، ويعتبر هذا الجدول وفقاً لما نصت عليه الفقرة (س) من المادة (٢) هوالمعتمد في الانتخابات المحلية والنيابية والرئاسية وإبداء الري في الاستفتاء".

وبموجب النص السابق أصبحت اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء ملزمة قانوناً بإجراء عملية قيد وتسجيل جديدة ، وقد أقتضي إعداد هذه الجداول تشكيل لجان إنتخابية تتولى عملية القيد والتسجيل وقد كان تشكيل هذه اللجان وتحديد نسب مشاركة الاحزاب فيها مثار للجدل والخلاف بين الاحزاب والتنظيمات السياسية أمتد لأكثر من ثلاثة أ شهر ، بعد ذلك تم الوصول إلى أتفاق يقضي بتشكيل اللجان الانتخابية وفقاً لعدد الاصوات التي حصل عليها كل حزب في الانتخابات النيابية ١٩٩٧م مع أعطاء نسب مشاركة لبقية الاحزاب التي لم تشارك في الانتخابات النيابية ١٩٩٧م، وإعطاء نسبة (٨%) للجنة العليا للانتخابات والاستفتاء وعلى ذلك تم تشكيل لجان أعداد جداول الناخبين على النخو التالي :-

- ٤٤% للمؤتمر الشعبي العام ، (٤٠%) لأحزاب اللقاء المشترك ، (٨%) لأحزاب المجلس الوطني للمعارضة ، ٨% للجنة العليا للانتخابات والاستفتاء.

اقتصرت مشاركة النساء أثناء تنفيذ عملية القيد والتسجيل على اللجان الفرعية في المراكز الانتخابية الـ(٥٦٢٠) فقط في حين لم يكن لها أي تواجد في اللجان الاساسية واللجان الإشرافية وقد نتج عن عملية قيد وتسجيل الناخبين التي جرت في أكتوبر ٢٠٠٢م ، قيد و تسجيل (٨،٠٩٧،٤٩٥) ناخباً وناخبة ، منهم (٤،٦٨٢،٢٨٥) ناخباً ، (٣،٤١٥،٢١٠) ناخبة ، ويتضح من الاحصائية النهائية لعدد المسجلين في عملية القيد والتسجيل الجديدة

أرتفاع كبير في عدد ونسبة المسجلين مقارنة بالاعوام(١٩٩٩،١٩٩٧،١٩٩٣م)، وقد بلغت نسبة النساء المُسجلات في جداول الناخبين ٤٢% من إجمالي عدد المسجلين وهذا يدل على ارتفاع مستوى الوعي لدي المرأة من جهة ، وما شهدتة عملية القيد والتسجيل من تنافس كبير جعل الاحزاب والتنظيمات الساسية تقوم بعملية الدفع بالنساء الى مراكز القيد والتسجيل للاستفادة من أصوتهن في عملية الاقتراع من جهة أخرى.

- مشاركة النساء في عملية الترشيح للإنتخابات النيابية ٢٠٠٣م:

بلغ عدد المرشحين المقبولين قبل عملية الانسحاب (١٦٨٦) مرشحاً ومرشحة ، منهم (١١١٠) مرشحين عن الأحزاب والتنظيمات السياسية ،(٥٧٥) مرشحين مستقلين ، مرشح واحد زكي من المؤتمر والإصلاح وهو الشيح / عبد الله بن حسين الاحمر رحمة الله عليه ، وقد تناقص عدد المرشحين بعد الانسحاب إلى (١٣٨٩) مرشحاً ومرشحة منهم (٩٨٧) مرشحين عن الأحزاب والتنظيمات السياسية ،(٤٠١) مرشحين مستقلين ، (١) مرشح زكى من حزبي المؤتمر والاصلاح ، وقد بلغن عدد المرشحات من إجمالي المرشحين الـ(١٣٨٩) ، (١١) مرشحة فقط، وفازت مرشحة وأحدة فقط من (٣٠١) دائرة إنتخابية نيابية، الامر الذي يدعونا للوقوف أمام الإنحسار والتراجع الذي بدأ واضحاً في نسبة ترشيح المرأة فمن (٤٢) مرشحة عام ١٩٩٣م إنحسر العدد الى (١١) مرشحة في ٢٠٠٣م ، وهذا لايتناسب ونسبة النساء المقيدات في جداول الناخبين وكذا نسبة مشاركتها في التصويت ،كما أنة لايتناسب ولا يجسد الوعود الكثيرة التي قدمتها الاحزاب والتنظيمات السياسية التي تعالت أصواتها اثناء مرحلة التحضير والاعداد للانتخابات النيابية للمطالبة بدعم المشاركة السياسية للمرأة ووصولها إلى البرلمان ، وبالتالي فان السياسة المزدوجة التي تنتهجها الاحزاب والتنظيمات السياسية تجاه مشاركة المرأة كناخبة ومرشحة في الانتخابات تعد من أبرز أهم معوقات المشاركة السياسية للمرأة ، ليس فقط في الانتخابات العامة ووصولها إلى المجالس المنتخبة ، وأنما في الانتخابات الداخلية لتلك الاحزاب ووصول المرأة الى المراكز القيادية فيها ، ومما يؤكد ذلك دور المرأة داخل قطاعات الاحزاب والتنظمات السياسية يكاد يكون رمزياً وليس ذو اهمية ، لذلك ليس من قبيل المبالغة أو المكايدة أو إلقاء التهم إذا قلنا أن الوعود التي أطلقتها و تطلقها الاحزاب والتنظيمات السياسية لدعم المرأة ووصولها الى المجالس المنتخبة ومراكز صنع القرار والمراكز القيادية داخل الاحزاب والتنظيمات السياسية بإنها ليست سوى جزء من دعايتها الانتخابية والسياسية لكسب مزيد من النقاط أمام الراى العام الداخلي والخارجي من جهة ، وكسب ثقة المرأة واستغلالها لحصد نتائج الفوز في صناديق الاقتراع من جهة أخرى، لتتحول الناخبات إلى بنوك أصوات لفوز المرشحين من الذكور ...

وعموماً يمكن القول ان تحقيق التوازن بين ماتمثله المرأة كونها جزء رئيسي في العملية الانتخابية وبين حصولها على نسبة تمثيل توازي هذا الجسم الانتخابي الذي تعتمد عليه جميع الاحزاب والتنظيمات السياسية في منافستها المحمومة ، أصبح مطلباً رئيسياً لتطور العملية الديمقراطية والتنموية، وضرورة وطنية ، باعتبار المساواة وتمكين النصف الأخر من النساء المشارك في الانتخابات – ا لذي بلغ نسبتهن في سجلات القيد والتسجيل (٤٢%) من إجمالي المقيدين – جزء أساسي وهام من العملية الديمقراطية والتي ثملت الانتخابات أحد أهم مرتكزاتها ...

- مشاركة المرأة في الانتخابات الرئاسية وانتخابات المجالس المحلية ٢٠٠٦م:

أُعتبرت الانتخابات الرئاسية وانتخابات المجالس المحلية التي جرت في الـ٢٠ من سبتمبر ٢٠٠٦م نقطة تحول في العملية الديمقراطية في بلادنا، حيث اشتركت جميع الأحزاب السياسية وتمتع فيها جميع المرشحين بحرية في التجمع والتعبير عن وجهات نظرهم ، وقد تميزت هذه الانتخابات بمنافسة حقيقية وقوية وشفافة ، وللمرة الأولى في التاريخ السياسي اليمني والاقليمي يواجه رئيساً تحدياً حقيقاً في صناديق الاقتراع ، وقد استطاعت اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء ان تُدير هذه الانتخابات بكفاءة عالية، حيث جرت الانتخابات الرئاسية والمحلية بطريقة منظمة وسليمة وتميز يوم الاقتراع بالمشاركة الواعية الخالية من العنف بشكل كبير خصوصاً بالمقارنة بالعمليات الانتخابية السابقة، وقد مثل إتفاق المبادئ خطوة هامة في تقليل حوادث العنف والإصابات.

وبالنسبة لمشاركة المرأة في إنتخابات ٢٠٠٦م فعلى حد قول المراقبين الدوليين ، فقد أدى استثناء المرأة بشكل كامل في هذه الانتخابات إلى تقويض عمومية وعدالة العملية الانتخابية برمتها والتي هي معايير أساسية للانتخابات الديمقراطية ، وقد لوحظ هذا الاستثناء من خلال النسبة الضعيفة جداً للنساء المرشحات والضغط الكبير الذي مورس عليهن لدفعهن للانسحاب ، كما لوحظ عدم وفاء الاحزاب والتنظيمات السياسية بالتزماتها تجاه دعم المرأة وحقها في ممارسة حقوقها الدستورية والقانونية دون انتقاص ٠٠٠الخ ، والذي أكده البند الحادي عشر من اتفاق المبادئ التي وقعت عليه الاحزاب والتنظيمات السياسية في تاريخ ٢٠٠٦/٦/١٨م . ووعود الأحزاب بالالتزام بترشيح ١٥% نساء ضمن قوائم مرشحيهم ، وعدم التفاعل الإيجابي للأحزاب السياسية مع دعوة رئيس الجمهورية بضرورة تفعيل مشاركة النساء في الحياة السياسية على عدم استغلالها كناخبة . وكذا دعوة منظمات المجتمع المدني إلى نظام الحصص في زيادة نسب النساء في المجالس المنتخبة ومواقع صنع القرار وتضمين الإستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة هذا الاحتياج كمطلب استراتيجي لكل النساء ، وتشكيلها لجنة تنسيق مع الأحزاب السياسية بهدف دعم ومساندة هذه الدعوة ..

- ***مشاركة المرأة في إدارة الانتخابات :***

إدراكا للحاجة الماسة لبذل المزيد من الجهود لتضييق الفجوة والوفاء بما كفله قانون الانتخابات العامة لعام ٢٠٠١م ، قامت اللجنة العليا للانتخابات بتأسيس الإدارة العامة للمرأة في نوفمبر ٢٠٠٥ وذلك بتعديل اللوائح المؤسسية الخاصة بها. ويتمثل الهدف الرئيسي من إنشاء هذه الإدارة في بحث القضايا الحساسة المتعلقة بالنوع، وإعداد وتنفيذ البرامج المتعلقة بقضايا المرأة بالتنسيق مع القطاعات الأخرى في اللجنة، وظلت المرأة مغُيبة تماماً في عضوية اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء بإستثناء اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء التي شُكلت عام ١٩٩٢م حيث ضمت في عضويتها إمراة واحدة فقط من بين (١٧) عضو، كما أن نسبة الموظفات في اللجنة العليا وقطاعاتها المختلفة والامانة العامة وفروعها في أمان العاصمة وعموم المحافظات يقارب (٧%) فقط من إجمالي الموظفين والغالبية منهن يشغلن وظائف منخفضة المستوى فيها.

بالنسبة لمشاركة المرأة في اللجان الميدانية لإدارة العمليات الانتخابية فكما أشرنا سابقاً أقتصر على اللجان الفرعية فقط منذ عام ١٩٩٣م وغُيبت في اللجان الاشرافية واللجان الاصلية والاساسية بإستثناء مرحلة القيد والتسجيل ومرحلة الترشيح للانتخابات الرئاسية التي جرت في(٢٠٠١،١٩٩٩) شاركت إمراة واحدة في اللجان الاشرافية ومراة واحدة في اللجان الاصلية .

غير أن تشكيل لجان مراجعة وتعديل جداول الناخبين ٢٠٠٦م شهدت تواجد ملحوظ وغير مسبوق للمرأة في اللجان الاشرافية واللجان الاسياسية حيث تم تشكيل تلك اللجان على النحو التالي :

م	مسميات اللجان	عدد اللجان	عدد الافراد		الاجمالي	ملاحظات
			ذكور	إناث		
١٩.	لجان إشرافية بالمحافظات	٢١	٥٧	٦	٦٣	
٢٠.	لجان أساسية بالدوائر الانتخابية النيابية	٣٠١	٨٢١	٨٢	٩٠٣	(١٢)إمراة منهن عُينت رؤساء للجان الاساسيى
٢١.	لجان فرعية بالدوائر الانتخابية	١٠,٢٤٠	١٦٦٦٨	١٦٦٦٨	٣٣٣٣٦	

فنتيجة للخلافات بين الأحزاب والتنظيمات السياسية وعدم إستطاعتها في الوصول إلى اتفاق على تحديد نسب مشاركتها في لجان مراجعة وتعديل الجداول ، إصدرت اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء قراراً بإعتماد لجان مراجعة وتعديل جداول الناخبين ٢٠٠٦م ، من طالبي التوظيف المسجلين في وزارة الخدمة المدنية

والتامينات ومكاتبها في أمانة العاصمة وعموم محافظات الجمهورية ، مما أتاح للجنة العليا فرصة لتوسيع مشاركة النساء في هذه اللجان وقد أُعتبر ذلك موشراً إيجابياً يضاف إلى رصيد اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء وموقفها تجاه مشاركة المرأة في إدارة العملية الانتخابية ، والذي تجسد واقعيا من خلال تأسيس الادارة العامة لشئون المرأة في اللجنة العليا ودعم تواجد المراة في لجان مراجعة وتعديل جداول الناخبين ٢٠٠٦م .

- مشاركة المرأة في الترشيح للانتخابات الرئاسية والمحلية ٢٠٠٦م :

طبقاً للقانون تقدم أكثر من (٦٠) شخصاً بينهم (٣) نساء إلى مجلس النواب بطلبات ترشيح للانتخابات الرئاسية ، وقد حصل(٥) مرشحين فقط على نسبة التزكية المطلوبة (٥%) من أصوات أعضاء مجلسي النواب والشورى ولم يكن من بينهم أي امرأة ، وعدم حصول أي امرأة على نسبة (٥%) من أصوات أعضاء مجلسي النواب والشورى ليصبحن مرشحات رسميات بموجب قانون الانتخابات العامة والاستفتاء ، يوضح – وبما لا يدع مجالاً للشك – مدى قصور النظرة السياسية للأحزاب للعمل السياسي للمرأة اليمنية ، كما أن هذا الإجراء مثل خيبة أمل للنساء اليمنيات وحاجز منيعاً حال دون خوض المرأة اليمنية تجربة المنافسة على الاقل ولو من باب رفع المعنويات .

وبالنسبة لمشاركة المرأة في الترشيح لانتخابات المجالس المحلية ٢٠٠٦م، وقبل إعلان أسماء المرشحات دعا رئيس الجمهورية المرشحين من الذكور لعضوية المجالس المحلية الانسحاب من الترشيح في الدوائر حيث تواجد مرشحات من النساء للنهوض بهن وتمكينهن من الوصول إلى المجالس المنتخبة وتفعيل دورهن في هذه المجالس .. وقد بلغ عدد النساء المرشحات لعضوية المجالس المحلية للمحافظات قبل الانسحاب (٣٩) مرشحة من إجمالي عدد المرشحين البالغ (٢٤٥٦) مرشح ، وبعد الانسحاب تناقص عدد النساء المرشحات إلى (٢٧) مرشحة من إجمالي المرشحين البالغ عددهم (١٦٠٠) مرشح ، كما بلغ عدد المرشحات لعضوية المجالس المحلية للمديريات قبل الانسحاب (١٦٩) مرشحة من إجمالي المرشحين البالغ عددهم (٢٢,٤٢٤) مرشح ، وبعد الانسحاب تناقص عدد المرشحات الى (١٣٣) مرشحة من إجمالي المرشحين البالغ عددهم(١٨,٨٨٥) مرشح ، حيث لم يتم التجاوب مع الخطاب فساد الجو ألذكوري على عملية الترشح والذي جر نفسه أيضا على كل العملية الانتخابية برمتها ، وكان حزب المؤتمر الشعبي العام هو الحزب السياسي الذي رشح أكثر نسبة من النساء يلية الحزب الاشتراكي وهو ضمن أحزاب اللقاء المشترك والحزب الوحيد الذي قدم دعم إضافي للنساء اللائي رشحهن الحزب، بينما أخفقت أكثر من نصف الاحزاب والتنظيمات السياسية المشاركة في الانتخابات المحلية بما فيها حزب الاصلاح وهو الاقوى بين أحزب اللقاء المشترك في تقديم أي مرشحة .

واجهت النساء المرشحات معوقات مالية وإجتماعية أثناء حملاتهن الانتخابية في ظل المنافسة غير المتكافئة مع المرشحين الرجال وخصوصاً المرشحات المستقلات ، بالإضافة إلى ما تعرضت له المرشحات من ممارسات تخرج عن إطار القواعد الاخلاقية من قبل الافراد و المرشحين المنافسين أثناء الترشيح وتنفيذ الحملات الانتخابية .

فزن (٨) مرشحات فقط لعضوية المجالس المحلية للمحافظات من إجمالي المقاعد التي تم التنافس عليها و البالغ عددها (٤٢٥) مقعد بنسبة (١,٨٨%) ، وفزن (٣٠) مرشحة فقط لعضوية المجالس المحلية للمديريات من إجمالي المقاعد التي تم التنافس عليها والبالغ عدده (٦٩٠٤) مقعد بنسبة (٠,٤٣%) .

وعموماً جاء حجم وطبيعة مشاركة المرأة في الترشيح لانتخابات المجالس المحلية ٢٠٠٦م ونسبة من فزن فيها ، مخيبا للآمال ومتدهورا كما هو الحال بالنسبة للإنتخابات الماضية ، كما أن مشاركة المرأة في لجان الترشيح والاقتراح للانتخابات الرئاسية والمحلية أقتصرت على لجان الاقتراع فقط كما الحال بالنسبة للإنتخابات الماضية باستثناء لجان مراجعة وتعديل جداول الناخبين ٢٠٠٦م ، لذلك لا نستطيع أن نتوقع من للجنة العليا للانتخابات والاستفتاء عموماً و الإدارة العامة لشئون المرأة خصوصاً إحداث تغيرات هامة لتعزيز مشاركة المرأة في لجان إدارة العمليات الانتخابية (اللجنة العليا – اللجان الإشرافية – اللجان الاساسية والاصلية) وكمرشحة في أي انتخابات القادمة أو وصولها إلى المجالس المنتخبة ، ما لم يكون هناك تعاون جاد ودعم حقيقي من كافة أطراف العملية الانتخابية وفي مقدمتهم الاحزاب والتنظيمات السياسية .

تشكيل اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء من القضاه

وفي ٢٠١٠/١٢/١٥، صدر قراراً جمهورياً بتعيين ٩ قضاة لتشكيل اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء، وسط تصاعد للأزمة السياسية بين حزب المؤتمر الحاكم وأحزاب اللقاء المشترك المعارضة بأنهم قاضي أمراة تم اختيارهم من بين قائمة تضم (١٥) قاضياً كمرشحين لتشكيل لجنة الانتخابات ، وهي اول لجنة قضائية تشكيل لإدارة العملية الانتخابية منذ إنشاء اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء وقد قامت هذه اللجنة بإجراء الانتخابات الرئاسية المبكرة ٢٠١٢م .

تشكيل لجان ادارة الانتخابات الرائاسية المبكرة في عهد اللجنة القضائية :

م	مسميات اللجان	عدد اللجان	عدد الافراد		الاجمالي	ملاحظات
			ذكور	إناث		
٢٢.	لجان إشرافية بالمحافظات	٢١	٥٨	٥	٦٣	
٢٣.	لجان أساسية بالدوائر الانتخابية النيابية	٣٠١	٨٦١	٤٢	٩٠٣	
٢٤.	لجان فرعية بالدوائر الانتخابية					

صدر اليوم الخميس قرار رئيس الجمهورية رقم (٦٣) لسنة ٢٠١٢م بتشكيل اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء فيما يلي نصه:

رئيس الجمهورية:

بعد الإطلاع على دستور الجمهورية اليمنية.

وعلى القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠١م بشأن الانتخابات العامة والاستفتاء وتعديلاته بالقانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠٦م والقانون رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٦م والقانون رقم (٢٦) لسنة ٢٠١٠م.

واستناداً إلى قرار مجلس القضاء الأعلى رقم (١٥٢) لعام ٢٠١٢م بشأن ترشيح ثلاثين قاضياً من أعضاء السلطة القضائية للجنة العليا للانتخابات والاستفتاء ، ومخاطبة مجلس النواب بأسماء القضاة المرشحين بمذكرة رئيس مجلس القضاء الأعلى برقم (١-١٣٣٠) وتاريخ ٢٠١٢/١١/١٠م .

واستناداً إلى مذكرة رئيس مجلس النواب برقم (٥١٠) وتاريخ ٢٠١٢/١١/١٢م والتي أشار فيها إلى ان مجلس النواب قد أقر رفع قائمة المرشحين من مجلس القضاء الأعلى وعددهم (٣٠) قاضياً إلى رئيس الجمهورية لاتخاذ اللازم وفقاً للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية .

واستناداً إلى الصلاحيات الممنوحة لرئيس الجمهورية في البند (٨) من آلية تنفيذ العملية الانتقالية في اليمن وفقاً لمبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

// قـــرر //

مادة(١): تشكل اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء من الإخوة التالية أسماؤهم :

١- القاضي/ محمد حسين حيدر الحكيمي ٢- القاضي/ خميس سالم الديني

٣- القاضي/ سامية عبد الله سعيد مهدي ٤- القاضي/ عبد المنعم محمد حسن الارياني

٥- القاضي/شرف الدين عبد الله المحبشي ٦- القاضي/علي سليمان علي

٧- القاضي/محمد عبد الله محمد السالمي ٨- القاضي/ هاله سلطان أمين القرشي

٩- القاضي/محمد محمد احمد القاضي

مادة (٢): يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.
صدر برئاسة الجمهورية – بصنعاء
بتاريخ ١٥ / محرم /١٤٣٤هـ
الموافق ٢٩ / نوفمبر /٢٠١٢م

عبد ربه منصور هادي
رئيس الجمهورية
المصدر: وكالة سبأ

- **المصادر :**

- إنتخابات اليمن البرلمانية والرئاسية متعددة الاحزاب من ١٩٩٣-٢٠٠٣ م – الاستاذ محمد حسن الفرح .
- الانتخابات النيابية٢٠٠٣ وقائع ووثائق التقسيم الانتخابي والقيد والتسجيل ونتائج الانتخابات – كتاب صادر عن اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء.

- تقويم مراحل التحضير للانتخابات النيابية ٢٠٠٣م – أ/ ناصر محمد الطويل – مجلة شؤن العصر الصادرة عن المركز اليمني للدراسات الاستراتجية العدد الثاني عشر يوليو – سبتمبر
- التحول الديمقراطي في اليمن (التحدي... والاستجابة) دراسة تحليلية مقارنة للانتخابات البرلمانية(١٩٩٣،١٩٩٧،٢٠٠٣م– المعهد اليمني لتنمية الديمقراطية .
- مشروع الدعم الانتخابي التابع للبرنامج الانمائي للأمم المتحدة المقدم للجنة العليا للانتخابات والاستفتاء– (التقرير النهائي) مايو ٢٠٠٣م.
- إنتخابات اليمن البرلمانية والرئاسية متعددة الاحزاب (١٩٩٣،٢٠٠٣م) – محمد حسين الفرح.
- التقرير النهائي للبعثة الاوربية لمراقبة الانتخابات ٢٠٠٦م .
- اتفاق المبادي حول ضمان إجراء انتخابات حرة نزيهة شفافة وآمنة في الانتخابات الرئاسية والمحلية ٦/١٨/ ٢٠٠٦م .
- سياسة تهميش المرأة اليمنية سياسياً – رأي – أحمد غراب – نيوز يمن ٢٠٠٦/٧/٢٩م
- قانون الانتخابات العامة والاستفتاء رقم ١٣ لسنة ٢٠٠١م
- الحقوق السياسية للمرأة في التشريعات اليمنية والاتفاقيات والإعلانات الدولية – الإدارة العامة لشئون المرأة باللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء.
- التقرير الوطني السادس حول مستوى تنفيذ اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة ٢٠٠٦م
- الكوتا آلية تدخل إيجابي لصالح المرأة : خطوة نحو المساواة والتطور الديمقراطي – خديجة حباشنة أبوعلي.
- مقترح ورقة عمل للجنة المشاركة السياسية في مؤتمر المجلس القومي للمرأة – الدكتور / محي الدين رجب البنا.
- نظام تخصيص مقاعد للنساء بالمجالس المنتخبة (الكوتا) وإمكانية تطبيقه في اليمن – ورقة مقدمة من د.عبد المؤمن شجاع – الأستاذ بكلية الشريعة والقانون بجامعة صنعاء والمعهد العالي للقضاء ، للجنة الوطنية للمرأة .
- تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٥م –٢٠٠٦م .